

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية

و ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

عمان : يوم الاثنين في ١٧ شعبان سنة ١٣٤٧

على ممتاز

الفتنة

مشروع قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٢٩
نظام مقتضى المادة ٢٠ من مشروع قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٢٩
مشروع قانون تشكيلات الحاكم لسنة ١٩٢٩
انظمة انتخاب الاعضاء البدو في المجلس التشريعي
منشور باسماء شيوخ الجنوب وشيوخ الشمال
اعلان بالمشروع بانتخاب الاعضاء البدو
اعلانات باسماء المنتخبين الثانويين

امارة شرقي الاردن - دائرة الصحة

الجدول الاسبوعي للأمراض الوبائية في امانة شرقي الاردن عن الاسبوع

المتبقي في ٥ - ١ - ١٩٢٩

المكان الطاعون الحصى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس
التهاب سحايا الدماغ الشوكي الحصى الراجعة
لا شيء

مدير الصحة

هكذا من الأصل

اما تذكرة التعداد الاصابة : طاعة لصاحب المواشي فينبغي ان يشار عليها الى معاملة
اصدار تذكرة الافراز .

٥ - يقرر مدير الخزينة الطريقة التي يجب اتباعها في تعداد حيوانات المشائر الرحل ويحدد
الوقت الذي تودى فيه الضرائب المتحققة عنها وذلك في الحال التي يكون قد عين
فيها مدة خاصة لتعداد تلك الحيوانات عملاً بالصلاحيات التي خولها بحكم المادة الثالثة .

التفتيش

٦ - تفتش معاملات لجنة التعداد من قبل لجنة ثانية (تدعى فيما يلي لجنة التفتيش) مؤلفة من
المتصرف او القائم مقام او ضابط من الجيش العربي مأموراً أولاً ومن جاني الدائرة مأموراً
ثانياً وبين مدير الخزينة المدة التي سيجري التفتيش خلالها ويهيئ قائد المنطقة او المقاطعة
قوة من الجند لمرافقة لجنة التفتيش .

٧ - تقوم لجنة التفتيش بتعداد جميع الحيوانات التي تستوفى عنها الرسوم وتجميع تذاكر التعداد
والافراز المطاة من قبل لجنة التعداد وتصدر تذاكر التفتيش .

٨ - (١) كل حيوان لم يبرز من اجله تذكرة التعداد او الافراز او كان زائداً على العدد المبين
في التذكرة يعتبر مكتوماً ويكون صاحبه عرضة للعقوبات المعينة في المادة الحادية عشرة .
ويعطى من اجل هذه الحيوانات تذكرة تفتيش مبيتاً فيها انها مكتومة .

(٢) يجوز الاعتراض لدى مدير الخزينة على قرار لجنة التفتيش القاضي باعتبار الحيوانات
مكتومة ويقدم هذا الاعتراض بواسطة متصرف اللواء او القائم مقام في القضاء تبعاً لحصل
وقوعه وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ صدور تذكرة التفتيش . ويعتبر قرار مدير
الخزينة نهائياً .

٩ - على لجنة التفتيش ان تعد جميع الحيوانات الموجودة في دائرتها مما هو مختص بالمشائر الرحل
وعابري السبيل وان تعطي تذاكر تفتيش من اجل هذه الحيوانات التي يجب ان تستوفى
رسومها المتحققة فوراً .

ان المعجز عن ابراز تذكرة التعداد او الافراز من اجل حيوانات كسده لا يؤدى الى الحكم
بانها مكتومة اذا اقتضت لجنة التفتيش بان تلك الحيوانات كانت خلال مدة العد خارج
دوائر التعداد .

١٠ - على لجنة التفتيش ان تدخل في سجل بالصورة التي يقررها مدير الخزينة جميع المعلومات

المتعلقة بالحيوانات المدودة من قبلها خلافاً لتلك التي قد ابرزت من اجلها تذاكر التعداد او
الافراز .

العقوبات

١١ - (١) على صاحب الحيوانات التي اعتبرت مكتومة ان يدفع غرامة تعادل الرسوم المستحقة
عنها الا اذا كان قد ارتكب قبلاً جرماً مماثلاً خلال السنتين اللتين تقدمتا للجرم الحاضر
وحيثئذ تكون الغرامة مضاعفة .

(٢) اذا كان صاحب الحيوانات التي فرضت عليه الغرامة وفقاً لنصوص الفقرة السابقة
عضواً في لجنة التعداد يحرم من اية اكرامية يستحقها بحكم نصوص هذا القانون وذلك
علاوة على دفع الغرامة التي تكون قد فرضت عليه .

١٢ - من المختارين او هيئة الشيوخ في القرية او الشيوخ في العشيرة .

(أ) يرفض ان يعمل مع الجاني في تعداد الحيوانات كما نص عليه آنفاً .

(ب) او يكون عالماً بكتبان اي حيوان ثم يقصر في اخبار الجاني به .

(ج) او يمانع او يتدخل في تنفيذ نصوص هذا القانون .

يكون في حال ادانته من قبل المتصرف في اللواء او القائم مقام في القضاء عرضة
لغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات ويحرم علاوة على ذلك من اية اكرامية يمكن
ان يستحقها وفقاً لنصوص هذا القانون .

الاعتراف بالجواني والجواني

١٣ - تعطي لجنة التعداد اكرامية قدرها اثنان في المائة من الرسوم المستحقة عن الحيوانات المدودة
وخمسة في المائة من الغرامات عن الحيوانات المحكوم بانها مكتومة وفقاً لنصوص القوانين
(ب) و (د) من المادة الرابعة .

يؤدى للجاني نصف هذه الاكرامية ويدفع النصف التالي لاعضاء اللجنة الآخرين .

١٤ - تعطي لجنة التفتيش اكرامية قدرها اثنان في المائة من الرسوم المستحقة عن الحيوانات
التي اصدرت من اجلها تذاكر التفتيش وخمسة في المائة من الغرامات المفروضة
عن الحيوانات المحكوم بانها مكتومة وفقاً لنصوص المادة السابعة .

تدفع هذه الاكرامية وتوزع بالصورة التالية :

(أ) اذا كان المأمور الاول احد ضباط الجيش العربي فتؤدى ربع الاكرامية للجاني

هكذا من المصلح

بوالثلاثة الرابع الباقية القائد الجيش العربي يقسمها بين ضباط الجيش العربي والجنود بالصورة التي يراها موافقة .

(ب) وإذا كان الأمر الأول المتصرف والقائم مقام فيو أدى له ربع الأكرامية وربع آخر للجاني والنصف الباقي لقائد الجيش العربي لتقسيمه بين الجنود بالصورة التي يراها موافقة .
١٥ - (١) لمدير الخزينة أن يمس من أي عضو من اللجنة هسما من الأكرامية التي يستحقها وفقاً لتصوص هذا القانون أو كلاً منها إذا أساء السلوك أو قصر القيام بواجباته على وجه مرض .
(٢) لمدير الخزينة الحق في أن يؤجل دفع أية أكرامية إلى أن تستوفي الرسوم أو الغرامات التي استحققت عنها تلك الأكرامية .

١٦ - للمجلس التنفيذي الحق في أن يغير من أن إلى آخر مقدار الأكرامية التي تدفع بحكم هذا القانون بشرط أن لا يحصل تغيير كهذا إلا بقرار جرياً بالتعداد أو التفتيش .
١٧ - من يعطي اختصاراً يومياً إلى اكتشاف حيوانات مكتومة يعني له أن يتناول جائزة تعادل عشر الغرامة التي تفرض عن تلك الحيوانات .

== (الجبابة) ==

١٨ - عندما نقضي أحكام هذا القانون على لجنة التعداد والتفتيش وحسبها تقضية الحالات التي الرضوم المستحقة عن الحيوانات فوراً ويرفض صاحبها أو شيخ العشيرة التي تخصها تلك الحيوانات أن يدفع الرسوم عند الطلب فلجنة أن تضع يدها على عدد منها يكفي من حيث القيمة لتسديد الرسوم والغرامات المستحقة وأن تبادر في الحال إلى بيعه بالمزايدة العلنية . إذا زاد شيء من فن المبيع بعد تسديد الرسوم والغرامات المستحقة ونفقات البيع فالزيادة تسلم حينئذ لمصاحب الحيوانات .

١٩ - فيما خلا الظروف المذكورة في المادة السابقة تبقى الرسوم المستحقة والغرامات المفروضة بمقتضى أحكام هذا القانون وفقاً لقانون تحصيل الامول الاميرية المعمول به وقت الجبابة .

== الانظمة ==

٢٠ - لمدير الخزينة بموافقة رئيس النظار أن يضع انظمة لتعداد الحيوانات التي تدخل إلى شرق الاردن فيما عدا اوقات التعداد والتفتيش أو أن يشير هذه الانظمة بعد وضعها أو أن يلفتها . يمكن أن ينص في هذه الانظمة على الطريقة التي يجب اتباعها في جبابة الضرائب وعلى دفع الأكراميات والجوائز وعلى نقض أي نظام كان .

❖ الانشاء ❖

٢١ - الفيت القوانين الآتية :

(أ) قانون تعداد الاغنام المنشور بتاريخ ١٥ شباط ١٩٢٦ في العدد ١٢٣ من الجريدة الرسمية .
(ب) القانون المعدل لقانون تعداد الاغنام المنشور بتاريخ ١ تموز سنة ١٩٢٦ في العدد ١٣١ من الجريدة الرسمية .

(ج) القانون المعدل لقانون تعداد الاغنام المنشور بتاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٢٦ في العدد ١٤١ من الجريدة الرسمية .

(د) القانون المعدل لقانون تعداد الاغنام المنشور بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٢٧ في العدد ١٥٤ من الجريدة الرسمية . في ٢٣ - ١ - ١٩٢٩

قاضي القضاة وناظر العلية وكيل رئيس النظار

حسام الدين حسام الدين

مدير تسجيل الاراضي مدير المعارف السكرتير العام مدير الخزينة

توفيق ابو الهدى - عارف المعارف ابراهيم

النظام

« المنوي اصداره بمقتضى المادة (٢٠) من مشروع قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٢٩ وهو يتعلق بتعداد الحيوانات التي تدخل إلى شرق الاردن في غير اوقات التعداد والتفتيش وبجبابة الضرائب عنها وقد نشر لاطلاع الموظفين والجمهور عليه »

١ - على جميع الاشخاص الذين يدخلون إلى شرق الاردن حيوانات تابعة لضريبة المواشي من غير سوريا وفلسطين أن يخبروا في الحال اقرب متصرف أو قائم مقام بوصولها وأن يملئوه بالمكان الذي تكون موجودة فيه تلك الحيوانات .
إذا قصر أي شخص في الاخبار أو غادر اللواء أو القضاء أو حارل ، فإذنه قبل أن تعد حيواناته أو كتم أو حاول أن يكتم أي حيوان منها يحكم بأن تلك الحيوانات مكتومة ويصبح صاحبها عرضة للعقوبات المنصوص عليها في الفقرة « ١ » من المادة ١١ من قانون ضريبة المواشي لسنة ١٩٢٩ .

٢ - اذا كانت الحيوانات داخل ثلاثة كيلومترات من مركز اللواء او مركز القضاء فعلى المتصرف (او قائم المقام في القضاء) ان يشخص موظفين اثنين احدهما جاني المركز الجبل المسمى الذي تكون موجودة فيه تلك الحيوانات لاجل تعدادها وجباية الضريبة عنها .

٣ - اذا كانت الحيوانات تبعد عن المركز اكثر من ثلاثة كيلومترات فعلى المتصرف او قائم المقام ان يعين بعد مشاورة المحاسب موظفين اثنين احدهما جاني فارس والاخر ضابط من الجيش العربي ان امكن وذلك لاجل تعداد الحيوانات وجمع ما يتحقق عنها من الضريبة . ويجب ان يدهما قائد المنطقة او المقاطعة بقوة من الجند .

٤ - (١) يعطى الموظفان اللذان قاما بتعداد حيوانات داخل ثلاثة كيلو مترات من المركز اكرامية قدرها واحد في المائة من الرسوم المستوفاة عن تلك الحيوانات وتقسّم هذه الاكرامية فيما بينهما بالصورة الموضحة في الفقرة الثانية .

(٢) تعطى اكرامية قدرها اثنان في المائة من الرسوم المستوفاة عن الحيوانات التي عدت بينما كانت تبعد عن المركز اكثر من ثلاثة كيلومترات وتوزع بالصورة الآتية :

(أ) يعطى الجاني الفارس ربع الاثنين في المائة عند ما يكون الموظف البستاني ضابطاً من الجيش العربي ويعطى قائد الجيش العربي الثلاثة ارباع الباقي لكي يتقسمها فيما بين الضابط والجنود بالصورة التي يراها موافقة .

(ب) عند ما لا يكون الموظف الثاني من الجيش العربي يعطى الجاني ربع الاثنين في المائة ويعطى ذلك الموظف اربع الاخر كما يسلم النصف الباقي الى قائد الجيش العربي كيما يوزعه على الجنود بالصورة التي يراها موافقة .

٥ - (١) للمتصرف او قائم المقام في المقاطعات التي يكثر فيها جلب الحيوانات الى شرق الاردن من الخارج ان يعين موافقة مدير الخزينة لجنة دائمة لتعداد تلك الحيوانات وجباية الضرائب عنها وتكون هذه اللجنة مؤلفة من شخص ذي اهلية كأمر اول ومن موظف آخر يكون ان امكن من الجيش العربي كأمر ثان .

(٢) على قائد المنطقة او المقاطعة ان يهيئ قوة من الجند عند ما يطلب اليه المتصرف او قائم المقام ان يفعل ذلك .

(٣) على الأمور الاول ان يقدم كفالة على قيامه بواجباته حسبما يشير به مدير الخزينة .

٦ - تعطى لجنة التعداد الدائمة اكرامية قدرها ثلاثة في المائة من الضرائب المستوفاة وذلك في حال ما اذا كانت قد امدت بقوة من الجند واثنان في المائة من تلك الضرائب في حال ما

اذا لم تكن قد جهزت بقوة ما ويجري توزيع هذه الاكرامية بالصورة الآتية :

(أ) يعطى الأمور الاول نصف الاكرامية عند ما تكون قوة من الجند قد جهزت وسدشها الي الأمور الثاني والسدسان الباقيان الى قائد الجيش العربي كيما يوزعها على الجنود بالصورة التي يستصوبها .

(ب) يعطى الأمور الاول ثلاثة ارباع الاكرامية عند ما لا تكون قوة من الجند قد جهزت كما يعطى الأمور الثاني .

٧ - من يشبه بحق من الموظفين في ان صاحب اية حيوانات محمولة الى شرق الاردن في غير اوقات التعداد والتفتيش او ان شخصاً في عهده حيوانات كذه يحاول ان يجتنب دفع ضريبة المواشي فلذلك الموظف ان يوقف تلك الحيوانات وان يخبر بها على الفور اقرب متصرف او قائم مقام . واذا حكم في النتيجة بان تلك الحيوانات مكتومة فيعطى الموظف المخبر اكرامية قدرها خمسة في المائة من الغرامات المفروضة وفي حال ما اذا كان الاخبار واقعاً من قبل عدة موظفين فان الاكرامية تقسم فيما بينهم على التساوي .

ان كلمة الموظف في عرف هذا النظام تشمل افراد الجيش العربي .
٨ - تعطى اكرامية قدرها ١٠ في المائة من الغرامات المفروضة الى كل شخص يعطي اخباراً يودي الى اكتشاف حيوانات مكتومة . ٢٤ - ١ - ١٩٢٩ مدير الخزينة

موافق ٢٤ - ١ - ١٩٢٩ وكيل رئيس النظار حسام الدين

مشروع

قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩

١ - يسمى هذا القانون قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩

٢ - تؤلف محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة على الاقل وتنفذ في عمان او في أي محل آخر قد يعينه ناظر العدلية من وقت الى آخر .

٣ - (١) تؤلف محكمة البداية من قاضيين على الاقل .

١٩٢٩
١٠٠٠
١٠٠٠
١٠٠٠

هكذا من الأصل

- (٢) عندما لا تتفق محكمة البداية الموءلفة من قاضيين في حكمها يسود رأي القاضي الاقدم الا انه اذا كان الخلاف بشأن القناعة بصحة شهادات الشهود وعندها يعاد سماع الدعوى امام محكمة موءلفة من ثلاثة قضاة يبينهم ناظر العدلية ويجوز ان يعين احد القاضيين الذين كانوا في المحكمة الاصلية او كليهما ليجلسا عند النظر في القضية ثانية .
- ٤ - (١) تكون دائرة اختصاص محكمة البداية بمحافظات عمان ولواء السلط ومعاين وقضاء مادبا . تكون دائرة اختصاص محكمة اربد البداية لواء اربد وقضاء جبل عجلون وجرش . تكون دائرة اختصاص محكمة بداية الكرك لواء الكرك وقضاء الطفيلة .
- (٢) يجوز لناظر العدلية ان يضع من وقت الى آخر انظمة يحدد فيها الصلاحيات المرفوعة الى المحاكم البدائية .
- ٥ - لكل قاض من قضاة المحاكم البدائية صلاحية قاضي صلح .
- ٦ - تكون صلاحية وظيفة محكمة الاستئناف ومحاكم البداية وفقاً للقوانين المعمول بها عند تنفيذ هذا القانون .
- ٧ - للمحاكم الصلح الصلاحيات والوظائف المبينة لها بموجب قانون احكام الصلح الصادر في ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣١ و ١١ نيسان سنة ١٣٢٩ والتعديلات الاخيرة التي طرأت عليه .
- ٨ - للمدعي العام الملحق بمحكمة صلح السلط وظيفة قاضي صلح علاوة على وظيفة المدعي العام وكذلك لقاضي صلح السلط وظيفة المدعي العام علاوة على وظيفة قاضي صلح ويناظر توزيع اشغال المحكمة وادارتها العامة بقاضي الصلح .
- ٩ - لقاضي الصلح في المحل الذي لا يعين فيه مدعي عام صلاحية مدعي عام علاوة على صلاحية قاضي الصلح .
- ١٠ - يجوز لناظر العدلية من وقت الى آخر ان يتدب اي قاض من قضاة محكمة الاستئناف ليكون قاضياً في محكمة بدائية واي قاض من قضاة محكمة بدائية ليكون قاضياً في محكمة الاستئناف او في محكمة بدائية أخرى .
- يجوز كذلك لناظر العدلية ان يتدب احد قضاة الصلح او احد قضاة الشرع او احد المدعين العامين ليقوم بوظيفة قاضي في محكمة بدائية .
- ١١ - يجوز لرئيس محكمة بدائية ان يعين مدعي عام المحكمة ليقوم مؤقتاً مقام احد القضاة ورئيس كتاب المحكمة ليقوم مؤقتاً مقام المدعي العام .

- ١٢ - في المحل الذي لم يعين فيه مأمور اجراء يقوم رئيس كتاب المحكمة بمهام تلك الوظيفة .
- ١٣ - يجوز لناظر العدلية ان يسحب اية دعوى او اجراءات موقوفة في محكمة نظامية ويحيلها لبيت فيها على اية محكمة نظامية اخرى لها الصلاحية بروءية امثالها .
- ١٤ - مراقبة المحاكم النظامية العامة وادارتها منوطة بناظر العدلية الذي يجوز له من وقت الى آخر بواقفة سمو الامير المعظم ان يضع انظمة بشأن الامور التالية وله ان يغيرها او يلغيا .
- (أ) تشكيل المحاكم وصلاحياتها واصولها واعمالها .
- (ب) واجبات القضاة وموظفي المحاكم .
- (ج) الرسوم التي تستوفي في المحاكم او فيما يتعلق باجراءات المحاكم او موظفيها والنفقات التي تعطى للفرقيين وللشهود وللآخرين .
- يجوز ان تلغى الانظمة الموضوعة بموجب هذه المادة احكام القانون الموجود والمتضمن بالامور المذكورة اعلاه او تضيف اليها .
- ١٥ - يانفي قانون تشكيل المحاكم الصادر في ١ ايار سنة ١٩٢٢ مع ذليله وتعديل قانون تشكيلات المحاكم الصادر سنة ١٩٢٨ .
- ٢٣-١-١٩٢٩
- قاضي القضاة وناظر العدلية
- وكيل رئيس النظار
- حسام الدين
- مدير تسجيل الاراضي
- مدير المعارف
- السكرتير العام
- مدير الخزينة
- توفيق ابو الهدى
- عارف العارف
- ابراهيم

قانون انتخاب المجلس النيابي لسنة ١٩٢٩

انتخاب عضو من لبحثلا بدو الامارة

انظمة

- ١ - يكون اجتماع كل لجنة خصوصياً ولا يسمح لعضو من اعضاء اللجنة الواجدة ان يحضر اجتماع اللجنة الاخري .
- ٢ - على رئيس ديوان سمو الامير المعظم او اي شخص يتخيه سموه ان يكون رئيساً لمكتب

الاقتراع ومسؤولا عن - ب - الانتخاب .

- ٣ - على رئيس مكان الاقتراع ان يوضح لكل لجنة طريقة التصويت وان يجيب على الاسئلة المناسبة التي قد توجه اليه من قبل اي عضو من اعضاء اللجنة وتم يطلب الى الاعضاء ان يقترحوا اسم الشخص الذي يرغبون في انتخابه .
- ٤ - اذا اقترح اكثر من شخص واحد يقرر الانتخاب برفع الايدي واذا حاز انسان . اصوات متساوية فعلى رئيس مكان الاقتراع ان يقرر الانتخاب بسحب القرعة .
- ٥ - عند ختام الانتخاب ينظم رئيس مكان الاقتراع ضبطاً في الاجراءات ووقع عليه ويقرأه على اللجنة وهم يوقعون عليه او يختصمون به ويقدم الى رئيس النظار .
- ٦ - ترسل شهادة من رئيس النظار الى كل من انتخب تشهد بانتخابه للمجلس .

٩ - ١ - ٩٢٩

قاضي القضاة وناظر العدلية

رئيس النظار

حسن خالدا ابو الهدى

مدير تسجيل الاراضي مدير المعارف السكرتير العام مدير الخزينة
توفيق ابو الهدى ادب عارف العارف ابراهيم

انتخاب المجلس التشريعي - ٥ -

« منشور صادر بأمر سمو الامير المعظم »

ننشر ان تمين الاشخاص الآتية اسماءهم اعضاء اللجنة ليعملوا بدو الشمال وبدو الجنوب وفقاً للمادة ١٦ من قانون الانتخاب للمجلس التشريعي الصادر سنة ١٩٢٨ .

لجنة بدو الشمال

- | | |
|----|-----------------|
| ١ | عواد بن ماضي |
| ٢ | شبيب بن كبير |
| ٣ | منصور القاضي |
| ٤ | ابو قشيبه الجدي |
| ٥ | حديشه الحر يشة |
| ٦ | خلف المور |
| ٧ | مفلح القمممان |
| ٨ | مثقال القايز |
| ٩ | معزى النشيان |
| ١٠ | غيث بن هذاية |

لجنة بدو الجنوب

- | | |
|----|---------------------|
| ١ | حمد بن جازي |
| ٢ | صباح ابو نوير |
| ٣ | فرحات الجدوان |
| ٤ | محمد بن عيسى الودات |
| ٥ | رفعان الديابات |
| ٦ | محمد بن دحيلان |
| ٧ | جواد العاقر |
| ٨ | حمد بن عباطة |
| ٩ | دبور الرصافي |
| ١٠ | مطلق السبوع |

انتخاب المجلس التشريعي

اعلان

بمقتضى الصلاحية الممنوحة لي بموجب المادة (١٧) من قانون الانتخاب للمجلس التشريعي الصادر سنة ١٩٢٨ أعين اليوم الثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٩ اليوم الذي تلتئم فيه لجنة بدو الشمال ولجنة بدو الجنوب من اجل انتخاب عضوين للمجلس التشريعي ليعملوا بدو الامارة . يكون قصر سمو الامير المعظم مكان الاجتماع وتكون الساعة العاشرة الوقت لاجتماع لجنة بدو الشمال والساعة الحادية عشرة لاجتماع لجنة بدو الجنوب .

١٩٢٩ - ١ - ٢١

عن رئيس النظار

عارف العارف

اعلان

عملاً بمقتضى المادة (٢٣) من النظمه انتخابات المجلس التشريعي انشر بذيله جدول اسماء المنتخبين الثنوين لمحافظة العاصمة الوارد علينا من محافظتها :

الاسم	العنوان
السيد يوسف عصفور	رئيس بلدية العاصمة
السيد نظمي عبد الهادي	محام
السيد محمد خيرو السعوري	تاجر
السيد خيرو الديرانية	تاجر

السيد حسن مصلح الشريجي	تاجر
السيد يوسف البليسي	تاجر
السيد محمد الانسي	ملاك
السيد حمدي منكو	تاجر
السيد محمد سعيد خلاوة	عضو بلدية العاصمة
السيد شوكت عصفور	تاجر
السيد سيدو الكردي	ملاك
السيد عويس المشرش	عضو المجلس الاداري
السيد مرزهاشا وصفي	ملاك
السيد سعيد المنفي	ملاك
السيد ايوب فخري	ملاك
السيد شمس الدين سامي	محام
السيد محمد طارق سليمان	عضو المجلس الاداري
السيد نباه الدين عبد الله	رئيس بلدية الزرقا
السيد حسن بك الخاص	ملاك
السيد صفر رجب	ملاك
الحاج حسن افندي الحمد شوكة	جروش
١٩٢٩ - ١ - ٢١	عن رئيس النظار
	حسام الدين

اعلان

عملاً بمتفق البند (٢٣) من أنظمة انتخابات المجلس التشريعي نذكر في ذيل جدول المنتخبين الشاويين عن الكرك الذي ورد علينا من مأمور مراجعتها :

الاسم	العنوان
حمد بن سليمان المواجهدة	كرك : العراق المواجهدة
فايف بن معروك البصرياوية	» البصرياوية

الاسم	العنوان
شلاش المجالي	كرك : المجالي
رفيقان باشا المجالي	» المجالي
احمد بن خطاب الصعوب	» الصعوب
عبدالعز يز الضمور	» ضمور
عطوي بن خطاب الجعفره	» جعفره
فرحات بن جعفر البياضه	» بياضه
سلامه باشا بن يوسف المعايطة	» معايطة
اشماعيل بن خليل القبيلات	» قراة
عطا الله السحيمات	» السحيمات
محمد بن خليل الحباشنه	» حباشنه
موسى بن ساهر المعايطة	» معايطة
عثمان بن عقيلات المطارنه	» قرية عي
عوده القسوس	» القسوس
عيسى المدانات	» المدانات
سليمان بن طريف	بني حمده - مواضيه بني طريف
عبدالله العكشه	كرك : عكشه وحجاز بين
منصور بن اصار العمر	» العدر
علي بن يحيى الصرايره	» المزار - الصرايره
حميد بن مرار الجعفره	» - الجعفره
عطا الله بن سليمان الطراوله	» - الطراوله
حميد بن عمر البطوش	» - قرية خنزيرة البطوش
سليم بن مشوح التوايسه	» - التوايسه

١٩٢٩ - ١ - ٢٣

عن رئيس النظار

حسام الدين

اعلان

عملاً بتنفيذ المادة (٢٣) من أنظمة انتخابات المجلس التشريعي أنشر في ذيله أسماء المنتخبين
الثنوين عن قضاء الطفيلة :

الاسم	العنوان
صالح باشا العوران	الطفيلة
السيد حسن العطوي	"
السيد يحيى الشبلات	"
السيد محمود عبد الرحمن العوران	"
عيد العويضات	ضانا
اجتيد م من عرب السعودي	بصيرة
السيد محمود الشباطات	صنفحة
١٩٢٩ - ١ - ٢٢	عن رئيس النظار
	حسام الدين

اعلان

عملاً بتنفيذ البند (٢٤) من أنظمة انتخابات المجلس التشريعي أنشر في ذيله جدول المنتخبين
الثنويين الذي ورد علينا من مأمور مراجعة لواء محجلون :

الاسم	العنوان
ارب - السيد خلف التل	ارب - رئيس غرفة التجارة
"	"
"	"
الحصن - سليم افندي ابو الشعر	شيخ عشيرة صخور القور
"	عضو مجلس ادارة ارب
"	الحصن - سعد الابراهيم
"	رئيس بلدية الحصن
"	"
"	"

الاسم	العنوان
المزار - السيد خليل ابراهيم الجراص	الجراص - قرية المزار
ايدون - الحاج سالم الابراهيم	ايدون - الحاج سالم
"	"
المزار - محمد اليحيى العبد القني	المزار - مختار القرية
ملككا - صالح السالم	ملككا - صالح السالم
بني كنانه صالح الموسى	بني كنانه (ملككا) صالح الموسى
"	"
الكفارات سالم السعد	الكفارات سالم السعد
الفزاوية - الامير بشير الفزاوي	الفزاوية - الامير بشير الفزاوي
"	"
"	"

ناحية الكورة - اربد

دير ابو سعيد	دير ابو سعيد - رشيد باشا الجروان
"	"
كفر الماء - عبد الله الكليب	كفر الماء - عبد الله الكليب
كفر ابل - علي الفقيه	كفر ابل - الشيخ علي الاحمد الفقيه
عنبه - حسن الموسى الابراهيم	عنبه - حسن الموسى الابراهيم
خنزيره - محمد الاحمد	خنزيره - محمد الاحمد
رحابا - محمد سعيد افندي الشريدي	رحابا - محمد سعيد افندي الشريدي
كفر عوان - محمد العلي العبيد	كفر عوان - محمد العلي العبيد
دير يوسف	دير يوسف - حسن الحمد العدري
زمال - محمد السالم	زمال - محمد السالم
كفر راكب - محمد افندي الصالح	كفر راكب - محمد افندي الصالح
تبنه - صالح افندي الكليب	تبنه - صالح افندي الكليب

كفر الماء - عبد الله الكليب

الاسم	العنوان
مرحبا - السيد سالم الصالح	مرحبا - سالم الصالح
نمور وجنين - محمود السليمان	نمور - محمود السليمان
جديتا - مصطفى المقداد	جديتا - مصطفى المقداد
« - محمد الاسعد	« - محمد الاسعد
ناحية الرمثا - الشيخ فاضل الاحمد	الرمثا - فاضل الاحمد
« - محمود الخطيب	« - محمود الخطيب
« - مفلح الحميدي	« - مفلح الحميدي
« - الشيخ حسن الصالح	الشجرة - حسن الصالح
« - الشيخ عبد القادر العلي	الطره - عبد القادر العلي
« - حمدان افندي الدرايسه	مختار قرية الرمثا

جرش - شوف - رشيد بن محمد الصادي
« الشيخ عبد الوالي العا

(قضاء جبل عجلون)

قصبة عجلون - السيد علي الامد	عجلون - علي الاسعد
« - الشيخ ثلجي الخليل	« - ثلجي الخليل
عين جنا - محمد باشا المفلح	عين جنا - محمد المفلح
عنجرة - الشيخ خليل الاحمد	عنجرة - خليل الاحمد
كفرنجه - سلامه افندي المزاع	مختار كفرنجه
« - سلطان باشا الحمد	زعيم الفريجات
« - الشيخ محمد افندي محمود ابو عتاب	كفرنجه - وجيه كفرنجه
مبين وصليان اوسون قاسم الحمد	عين الشيخ قاسم الحمد
عرجان باعون ار صره - محمد البيخيت	عرجان - محمد البيخيت

الاسم	العنوان
حلاوه - اسعيد المنديل	حلاوه - الشيخ اسعيد
فاره - الشيخ عقاب الحمد	فاره - عقاب الحمد
الوهادنه - عارف الحمود	الخر به - عارف الحمود
البلاونه - محمد سالم المهارات	البلاونه - محمد سالم
راجب ووزما - الشيخ محمد الرشيد	راجب - الشيخ محمد الرشيد
ضخره - محمد باشا الامين	زعيم ضخره
١٢٣ - ١ - ١٢٩	عن رئيس النظار
	حسام الدين

﴿ اصلاح خطأ مطبعي ﴾

قد درجت سهواً كلمة (رفع) في اول السطر الثالث من المادة (٣) من (النظام في اصول المحاكمات الحقوقية) المنشور في الصفحة (٧) من العدد ٢١٥ من الجريدة الرسمية والصحيح ان تقرأ هذه الكلمة (دفع) .